الأمم المتحدة EP

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.22/8/Add.3
31 December 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٣ – ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البندان ٤ (ب) و٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات العامة: حالة البيئة
نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

ورقة معلومات أساسية مقدمة للمشاورات على المستوى الوزاري

ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

إضافة

قاعدة الموارد الطبيعية الحية لمكافحة الفقر: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الالتزامات المعنية بالتنوع البيولوجي الصادرة عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

هذه الوثيقة عبارة عن ورقة معلومات أساسية تهدف إلى تشجيع المناقشة وتحديد المسائل ذات الاهتمام للحكومات التي يتعين أن يدرسها الوزراء ورؤساء الوفود خلال مشاوراتهم على المستوى الوزاري أثناء الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

* UNEP/GC.22/1.

210103 K0263737

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. الوثيقة مطبوعة على ورق معاد تدويره بنسبة ١٠٠ في المائة.

الملخص التنفيذي

١- يتصدر الفقر والحاجة إلى استئصاله الكثير من الإعلانات وبرامج العمل العشرية، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١[١]، التي وافق عليها المجتمع الدولي بهدف تعزيز التنمية المستدامة من خلال جملة أمور من بينها استئصال الفقر. وجدد المجتمع الدولي مرة أخرى، في إعلان مالمو الوزاري[٢]، وأهداف التنمية للألفية[٣]، ونتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة[٤]، عزمه على التخفيف من تأثيرات الفقر واستئصاله. وتوفر ورقة المناقشة هذه المقدمة إلى القطاع الوزاري من الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أساسا لدراسة مساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل في سياق السعي العالمي إلى إيجاد حلول للتحديات التي يفرضها الفقر. وقد أثيرت هذه القضايا إلى حد كبير في سياق القمة العالمية ونتائجها ذات الصلة بالفقر.

٢- وقد تم تحديد توقيت إصدار التقرير الثالث لتوقعات البيئة العالمية لكي يساهم في المفاوضات الجارية في إطار القمة العالمية. وأدت المعلومات التي يحتويها هذا التقرير إلى استنارة وإلهام المناقشات التي دارت بشأن العديد من المجالات بما في ذلك استئصال الفقر. وكشف التقرير الاتجاهات الرئيسية التي ظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سواء بالنسبة للبيئة أو التأثيرات التي ألحقها التغير البيئي بالسكان. وأكد التقرير من جديد أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أعمدة هي المجتمع والاقتصاد والبيئة. ويوفر عمود البيئة الموارد المادية وخدمات النظام الايكولوجي الذي يعتمد عليه البشر. وقد أدى تزايد القرائن على أن الكثير من جوانب البيئة مازال يتعرض للتدهور، إلى أن يخلص التقرير إلى أن السكان قد أصبحوا معرضين بصورة متزايدة لتغير البيئة. ويحتل هذا الاهتمام بنقاط الضعف التي تتعرض لها البشرية، والتي تظهر في أوضح صورها في ظروف الفقر، جوهر برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة السنتين القادمة.

أولاً - المشاكل الحالية والتحديات

٣- يوفر التقرير الثالث لتوقعات البيئة العالمية وغيره من عمليات التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة صورة شاملة لحالة البيئة خلال تطورها على مدى الثلاثين عاما الماضية. ويبدو الكثير من التغيرات الموثقة واضحا في قاعدة الموارد الطبيعية الحية التي تمثل أحد الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة. ويضم هذا المزيج المتشابك جميع الكائنات الحية، والنظم التي تقطنها والتفاعلات المعقدة بين مختلف الأنواع وموائلها الخاصة. وهذا التنوع البيولوجي يضم التنوع الشاسع داخل الكائنات الحية وفيما بينها والنظم الايكولوجية التي تعيش فيها. وهي تشكل في جملتها الأساس الذي تقوم عليه الحضارة الإنسانية.

٤- وتوفر قاعدة الموارد الحية، بالإضافة إلى قيمتها المتأصلة، الكثير من السلع والخدمات المتجددة التي تعتمد عليها التنمية المستدامة. وتعتبر وفرة هذه السلع والخدمات أو ندرتها عاملا مهما في استئصال الفقر وخاصة في المجتمعات التي لا تعتمد على قاعدة صناعية ثانية أو ثالثة. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة البيولوجية توفر خدمات ومنتجات عالية القيمة الاقتصادية وإن لم تلق الاعتراف دائما بذلك.

٥- ويدعم "رحم الحياة" هذا وظائف النظام الايكولوجي الضروري للحياة على الأرض بما في ذلك حياة البشر. وهو يوفر المياه العذبة ويصون التربة ويساعد على استقرار المناخ. كما أنه يوفر الأغذية والأدوية والمواد الخاصة بالصناعة. وتوجد الموارد الطبيعية الحية في صميم الكثير من القيم الثقافية.

٦- والتنوع البيولوجي عنصر هام للبشر لما يوفره لها من خيارات سواء من منظور المنافع الحالية أو خيارات المستقبلية المرتبطة بالأنواع وقدرة الكائنات على التكيف. كما أنه يوفر إمكانيات المقاومة الايكولوجية والقدرة المتأصلة على التحول والتكيف في بيئة متغيرة. وتتزايد أهمية المقاومة الايكولوجية للتعامل مع التغير السريع في البيئة العالمية. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت النظم الايكولوجية قادرة على التعامل مع الضغوط السريعة والمتراكمة الناجمة عن الأنشطة البشرية. ولقد أصبحت المجتمعات المحلية والمجتمع البشري ذاته أكثر عرضة للضعف مع تدهور قاعدة الموارد الطبيعية الحية وتقلص خيارات التغيير.

٧- ويؤكد التقرير الثالث للتوقعات البيئية العالمية وغيره من عمليات التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة التغييرات الضخمة التي حدثت في ظروف كل من الأبعاد البشرية والبيئية خلال الثلاثين عاما الماضية. لقد استخدمت الموارد الطبيعية بصورة مفرطة، خلال فترة الزيادة المتسارعة في أعداد السكان لتلبية الاحتياجات البشرية المتعددة. ولقد أصبحت حالة البيئة، في كثير من المناطق أكثر ضعفا وتدهورا مما كانت عليه عام ١٩٧٢. ويبرز التقرير ظهور أربعة انقسامات رئيسية تواجه العالم وتفرض أخطارا جسيمة محتملة على تحقيق التنمية المستدامة:

(أ) الانقسام البيئي - الذي يتسم باستقرار أو تحسن الأحوال البيئية في بعض الأقاليم وتدهور البيئة في أقاليم أخرى معظمها في البلدان النامية.

(ب) انقسام السياسات – الذي يتسم بوجود سياسات بيئية وانمائية قوية وخبرات تنفيذ في بعض الأقاليم في حين تتصارع أقاليم أخرى في كلا المجالين.

(ج) فجوة التعرض – التي توجد داخل مجتمع واحد أو بين بلدان أو عبر أقاليم الأمر الذي يعرض الفئات المحرومة لمزيد من الأخطار الناجمة عن التغيرات البيئية والكوارث؛

(د) الانقسام المتعلق بنمط الحياة – حيث يتميز أحد جانبي انقسام نمط الحياة بالإفراط في الاستهلاك ويعاني الجانب الآخر من الفقر المدقع؛

٨- وتشكل هذه الفجوات الأربع قيودا خطيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. فالتخفيف من وطأة الفقر، على وجه الخصوص، يعتمد على تسوية هذه الاختلافات بالاتساق مع خفض الاستهلاك المفرط للفئات الأكثر رخاء وتحسين عملية الإدارة وتصريف الأمور وتوفير الأموال الكافية وإلغاء الديون. ويحدد التقييم العالمي الثالث للتوقعات البيئية أربع نتائج رئيسية تتعلق بحالة البيئة، وهي نتائج تؤثر كلها في المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية الحية:

(أ) <u>الأراضي</u>: لقد كان تزايد سكان العالم القوة الدافعة الرئيسية حيث مارس ضغوطا على موارد الأراضي. ويوجد الآن ٢ ٢٢٠ مليون فم أكثر مما كان عليه الحال في ١٩٧٢ يتعين توفير الغذاء لها. ويصنف الآن نحو مليار هكتار من التربة، أي مساحة تزيد عن مساحة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك مجتمعة بأنها تعاني من التدهور. وتتمثل العوامل التي تساهم في تدهور الأراضي والتربة في الإفراط في الرعي (٣٥ في المائة) وإزالة الغابات (٣٠ في المائة) والممارسات الزراعية (٢٧ في المائة) والإفراط في استهلاك الغطاء النباتي (٧ في المائة) والأنشطة الصناعية (١ في المائة)؛

(ب) المياه العذبة: يعاني نحو نصف أنهار العالم من الاستنزاف أو التلوث الخطيرين. وقد تعرض نحو ٦٠ في المائة من أكبر أنهار العالم البالغ عددها ٢٢٧ للتجزئة الشديدة أو المعتدلة نتيجة لإقامة الخزانات وغير ذلك من المنشآت الهندسية. ولقد كانت هناك منافع كبيرة من هذه المنشآت الخاصة بإدارة المياه بما في ذلك زيادة إنتاج الأغذية والقوى الكهربائية المائية. وعلى العكس من ذلك، تعرضت الأراضي الغدقة الشاسعة والنظم الايكولوجية الأخرى لأضرار لا يمكن إصلاحها. ومازال نحو ١,١ مليار نسمة يعانون من انعدام فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة و٢,٤ مليار نسمة يحتاجون إلى مرافق صحية محسنة وخاصة في أفريقيا وآسيا؛

(ج) الغابات والتنوع البيولوجي: تقلصت الغابات التي تغطي نحو ثلث اليابسة في هذا الكوكب أو ٨٦٦ ٣ مليون هكتار بنسبة ٢,٤ في المائة منذ ١٩٩٠. وقد حدثت أكبر الخسائر في أفريقيا حيث اختفى نحو ٥٢,٦ مليون هكتار أو ٠,٧ في المائة من الغطاء الحرجي خلال العقد الماضي. وتتعرض غابات المنغروف – وهي الدفاعات الطبيعية أمام البحر ومناطق التكاثر للأسماك وإقامة عشش الطيور الأولية ومواقع الراحة للطيور المهاجرة – للتهديد نتيجة للإفراط في قطع الأشجار لإنتاج الأخشاب وحطب الوقود والسياحة وتنمية السواحل. وكانت نسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من التدمير الذي حدث مؤخرا لغابات المنغروف نتيجة للإزالة لإقامة مزارع الأوربيان. وقد أدت خسارة الموائل، بل والأكثر خطورة تجزئة الموائل مثل الغابات والأراضي الغدقة ومستنقعات المنغروف إلى زيادة الضغوط على الحيوانات البرية والنباتات في العالم وطريقة عمل النظم الحية. وينظر الآن إلى ١٢ في المائة أو ١٨٣ ١ نوعا من الطيور وما يقرب من ربع أو ١٣٠ ١ نوعا من الثدييات بأنها من الأنواع المهددة على المستوى العالمي. كذلك فإن هناك نحو ٢٤ في المائة من الثدييات بما في ذلك القرود الكبيرة معرضة للخطر.

(د) المناطق الساحلية والبحرية: يعتبر الصرف الصحي على المستوى العالمي أكبر مصدر للتلوث من حيث الحجم مع تزايد الصرف من البلدان النامية نتيجة للتوسع العمراني السريع وتزايد السكان وانعدام القدرات والتخطيط والتمويل اللازمة لإقامة شبكة الصرف الصحي ومعامل معالجة المياه. ويمكن أن تبلغ التأثيرات الاقتصادية العالمية لتلوث البحار من حيث الأمراض التي تصيب الإنسان واعتلال الصحة إلى ما يقرب من ١٣ مليار دولار. وتشمل الأخطار الأخرى التي تتعرض لها المحيطات والمسطحات المائية الداخلية الشاسعة تغير المناخ وانسكاب النفط وتدفقات المعادن الثقيلة والملوثات العضوية المستمرة والنفايات. وقد أصبح الترسيب، نتيجة لأعمال تطوير السواحل والزراعة وإزالة الغابات يشكل تهديدا عالميا كبيرا على الشعب المرجانية ولاسيما في البحر الكاريبي والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث الشعب المرجانية في العالم قد تعرض للتدمير الوظيفي أو للتدهور الشديد. وتعرض نحو ٢٠ في المائة من أكثر النظم الايكولوجية إنتاجا في العالم – المنغروف – وأنواع أسماك المياه العذبة إما للإنقراض أو الأخطار أو التهديد في العقود الأخيرة. كذلك فإن نحو ٧٥ في المائة من المخزونات السمكية البحرية الرئيسية إما تعرض للاستنزاف نتيجة للإفراط في الصيد أو أنه يجري صيده بأقصى حدوده البيولوجية.

(هـ) الغلاف الجوي: تبلغ تركيزات ثاني أكسيد الكربون، الذي يعتبر الغاز المرتبط بالاحترار العالمي، في الوقت الحاضر ٣٧٠ جزءا من المليون أو ما يزيد بنسبة ٣٠ في المائة عما كانت عليه في ١٩٥٠. كما ارتفعت التركيزات من غازات الدفيئة الأخرى مثل الميثان والهالو كربون. وقد وصل استنزاف طبقة الأوزون، التي تحمي الحياة من أضرار الأشعة فوق البنفسجية، إلى مستويات قياسية. ففي أيلول/سبتمبر

٢٠٠٠، كان ثقب الأوزون فوق المنطقة القطبية الجنوبية يغطي أكثر من ٢٨ مليون كيلو متر مربع. وقد تبين أن إنتاج مواد الكلوروكربون الرئيسية تدمر طبقة الأوزون وأن هذه العملية بلغت ذروتها في ١٩٨٨ وهو العام التالي للموافقة على بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنزف طبقة الأوزون. وتبين الدراسات العلمية الآن أن مجموع كمية الكيماويات المستنزفة لطبقة الأوزون في الغلاف الجوي الأسفل آخذة في التناقص وإن كان بوتيرة بطيئة.

٩- وتعتبر الموارد الطبيعية الحية الأساس البيولوجي للنمو الاقتصادي وإمكانيات تحقيق الرخاء. فإذا ما حدث تآكل لقاعدة الموارد الطبيعية الحية، تنخفض احتمالات تحقيق التنمية المستدامة ويتعرض الأمن البشري للخطر. وعلى ذلك فإن تدهور أو استنزاف قاعدة الموارد الحية ينطوي على انعكاسات خطيرة بصورة وخاصة على الفقراء. فالفقراء هم الذين يتأثرون في غالب الأحيان بصورة مباشرة من التغيرات التي تحدث في قاعدة الموارد الطبيعية. ولذا فإن إدارة الموارد الطبيعية الحية تنطوي على انعكاسات هامة بالنسبة للتخفيف من وطأة الفقر.

ألف- التنوع البيولوجي العالمي

١٠- يتآكل التنوع البيولوجي العالمي بمعدل يزيد عدة مرات عما هو متوقع بالمقارنة بمعدلات الانقراض الطبيعية. فالتأثيرات المجتمعة لتحويل الأراضي وتغير المناخ والتلوث والاستغلال غير المستدام للمواد الطبيعية وإدخال الأنواع الغريبة، تأثيرات يصعب على النظم الايكولوجية مقاومتها. فتدهور الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه العذبة والبحرية والغابات والتنوع البيولوجي يعرض سبل معيشة الكثير من السكان ولاسيما الفقراء منهم للخطر. فعندما تتعرض الخدمات الوظيفية للنظم الايكولوجية مثل إعادة دوران المغذيات وتحليل المواد والتصفية الطبيعية للهواء والمياه للإعاقة أو تحميلها أكثر من طاقتها – يمكن أن يتعرض البشر للمخاطر نتيجة لتلوث إمدادات المياه مثلا.

باء - الأمن الغذائي

١١- يعتمد المجتمع البشري اعتمادا كبيرا على الموارد الوراثية بما في ذلك تلك المستمدة من مصادر برية وشبه مستأنسة لتحقيق إنتاجية قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك فيه. وتزود هذه الموارد المجتمعات المحلية بقدرات التكيف مما يمكن معه استنباط مجموعات من الأنواع تتوافق على أفضل وجه مع الظروف المحلية المتغيرة. ويعتمد فقراء الريف أكثر من غيرهم على الموارد الطبيعية الحية المتوافرة في المناطق المحيطة بهم بصورة مباشرة للبقاء على قيد الحياة. وثمة طائفة من المصادر الغذائية تدعم التغذية المحسنة ومن ثم الارتقاء بالصحة. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد الطبيعية الحية توفر منتجات غذائية بديلة خلال فترات الندرة.

جيم - التحسينات الصحية

١٢- تشتمل قاعدة الموارد الطبيعية الحية على ثروة من المواد الخام التي لا تقدر بثمن والتي تدعم النظم الطبية والرعاية الصحية في كل من القطاع غير الرسمي الذي يلبي احتياجات ٦٠ في المائة من سكان العالم والقطاع الرسمي الذي يستند غالبية العقاقير الحديثة في العالم من التنوع البيولوجي. ويعتمد الفقراء على القطاع الصحي غير الرسمي أكثر مما يعتمد عليه الأثرياء ومن ثم فهو يعاني أكثر من غيره من اختفاء الأنواع نتيجة لتدمير الموائل أو غير ذلك من أشكال تدهور البيئة. كما يعاني الفقراء أكثر من غيرهم من ندرة أو تلوث المياه والهواء والأمراض ذات الصلة بالإخلال بالنظم الايكولوجية.

دال- إدرار الدخل

١٣- ويعتمد الفقراء بشدة على استخدام الموارد الطبيعية الحية في إدرار الدخل الذي يحصلون عليه (مثل من الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة). ويميل الفقراء إلى الاعتماد أكثر من غيرهم على الاستخدام المباشر لقاعدة الموارد الطبيعية الحية في توفير سبل معيشتهم. ولذا فإنهم أول من يعاني عندما تتدهور مواردهم أو تتعرض للفقد. ويوفر التنوع البيولوجي إمكانيات كبيرة لتسويق المنتجات الفريدة من نوعها والتي يكون الكثير منها ذات قيمة كبيرة. غير أن هذه المنافع، بما في ذلك تلك المستمدة من السياحة الايكولوجية، لا تتحقق للفقراء إلا عن غير قصد أو بصورة غير مستمرة إذا تحققت على الإطلاق.

هاء- تناقص التعرض

١٤- تشكل الموارد الطبيعية الحية مصدرا هاما للأغذية والوقود والموارد الأخرى البديلة في أوقات الندرة. والفقراء هم أكثر المعرضين في غالب الأحيان والأقل استعدادا لمواجهة الأحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية، والتقلبات في الحصول على الأغذية والموارد الأخرى أو الصدمات البيئية. ويؤدي تدهور النظم الايكولوجية إلى زيادة وتيرة وتفاقم تأثيرات حالات الجفاف والفيضانات والانهيارات الأرضية وحرائق الغابات وغير ذلك من الأخطار الطبيعية ويمكن أن يؤدي إلى احتدام المنافسة والصراعات المحتملة على الحصول على الموارد المشتركة مثل الأغذية والمياه.

١٥- وللتآكل التدريجي للتنوع الوراثي، وفقد العشائر المحلية وتجزئة الأنواع القائمة تأثيرات مباشرة على سبل معيشة فقراء الريف والفئات المحرومة في العالم. ففقد عشائر الأنواع جنبا إلى جنب مع التعديلات المادية المباشرة في المناظر الطبيعية تسهم أكثر من غيرها في تدهور النظام الايكولوجي، والدائرة المفرغة للفقر التي لا يوجد إقليم محصن منها. ويترافق فقد التنوع البيولوجي عادة مع فقد التنوع الثقافي. ففي كل مرة يحدث فيها أفول لثقافة أو لغة، يختفي جزء كبير من قاعدة العلوم والمعرفة الخاصة بنا كذلك (مثل المعارف الخاصة بالنباتات الطبية أو النباتات المفيدة الأخرى). ولذا فإن معالجة الشواغل الناشئة في مجال الموارد الطبيعية الحية تعتبر مسؤولية عالمية. وقد كانت مسألة الحصول على الموارد الوراثية والمعارف الأصلية والمشاركة في منافعها من النتائج الهامة للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

ثانياً - دور ومساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٦- طلب إعلان مالمو الوزاري الذي أصدره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في أيار/مايو ٢٠٠٠، من القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة ولاسيما التأثيرات واسعة النطاق لأعباء الفقر التي تثقل كاهل نسبة كبيرة من سكان الأرض ومواجهة الاستهلاك المفرط والمبذر وعدم كفاءة استخدام الموارد مما يؤدي إلى إدامة الدائرة المفرغة للتدهور البيئي وزيادة الفقر.

١٧- ويشكل الفقر المدقع إهانة في وجه البشرية. فهو يتسبب في تفاقم الكثير من المشاكل الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن البلدان الفقيرة – وخاصة تلك التي تعاني من اختلالات كبيرة فيما بين الطوائف العرقية والدينية، أكثر احتمالا في كثير من الأحيان للتورط في صراعات من البلدان الغنية. وفي حين أن معظم هذه الصراعات هي صراعات داخلية، فإنها تخلق في بعض الأحيان مشكلات بالتداعي للبلدان المجاورة أو تتسبب في ظهور حاجة إلى مساعدات إنسانية. كذلك فإن البلدان الفقيرة تفتقر في كثير من الأحيان للقدرات والموارد اللازمة لتنفيذ السياسات السليمة من الناحية البيئية.

١٨- وقد طلب مجلس الإدارة، في مقرره رقم ١٥/٢١ الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ من المدير التنفيذي للبرنامج "تحديد وتعريف الفهم بالصلات بين الفقر والبيئة والوسائل التي تجعل سبل معيشة السكان أكثر إنتاجا وأكثر استدامة من الناحية البيئية، وتوفير خيارات السياسات الملائمة أمام الحكومات، وهي أولوية كبيرة ضرورية لمساعدة الحكومات في إدراج البيئة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والأطر الإنمائية الشاملة". وقد أبرزت الجهود التي بذلت في هذا المضمار في الوثيقة UNEP/GC.22/INF/30. وتشمل المساهمات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرات استئصال الفقر ما يلي:

(أ) مازالت عملية بناء القدرات والمساعدة الفنية، ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات في البلدان النامية تشكل عنصرا هاما في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فهذا البرنامج يزود حكومات البلدان بالمشورة المتعلقة بالسياسات والقوانين والتكنولوجيا والإنتاج الأكثر نظافة وفي المجالات الرئيسية المتعلقة ببناء المؤسسات وإدارة البيئة. كما يضطلع البرنامج بدور هام في عملية التقييم الجارية لبناء القدرات التي يضطلع بها مرفق البيئة العالمي من خلال وكالاته المنفذة. ويعتزم البرنامج التوسع في تعزيز أنشطته لضمان نجاح السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني وتعزيز شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات الموجهة أو العاملة ميدانيا في تنسيق الأنشطة ذات الطابع الاستراتيجي أو التحفيزي.

(ب) يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع له، وشبكة برنامج العمل من أجل الأوزون والبدائل المستدامة التابعة له أيضا إلى توفير الحلول التكنولوجية. وقد صممت شبكة البدائل المستدامة لتعزيز عملية نشر واقتناء بدائل التكنولوجيا الأكثر نظافة وسرعة نشرها.

(ج) هناك صلة وثيقة بين سلامة كوكبنا وصحة البشر. فتدهور واستنزاف المياه والهواء والأراضي والموارد البحرية والبيولوجية لهما تأثيرات عميقة على صحة الإنسان مثلما الحال بالنسبة للتغييرات في الأحوال الجوية والمناخية والاستخدام غير الآمن للكيماويات وإدارتها. والواقع أن الصلة بين

الفقر والصحة والبيئة لا تتبدى في أي مكان آخر بهذه الصورة الوثيقة إلا فيما يتعلق بقضايا المياه. فالمياه هي العنصر الرئيسي في التنمية المستدامة والصحة الجيدة. فالمياه تدعم سبل معيشة ورفاهة السكان وتمكنهم من العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جانبه، لمعالجة هذه المشاكل من خلال الإدارة المتكاملة للمياه. وتوفر سياسة المياه لدى هذا البرنامج توجها استراتيجيا لعمله في هذا المجال. ويعتبر بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ووضع السياسات المستدامة لإدارة المياه وتعبئة التمويل لمشاريع إدارة المياه من بين الخطوات الملموسة للغاية التي يجري اتخاذها.

(د) علاوة على ذلك، يوفر برنامج البحار الإقليمية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية تدابير ملموسة لمعالجة الصلات بين إدارة المياه العذبة والمناطق الساحلية والبيئة البحرية. ويشكل برنامج العمل العالمي، وبرنامج البحار الإقليمية، التقييم العالمي للمياه الدولية الأساس الذي يعتمد عليه في إجراء عمليات التقييم المركزة والمنسقة المؤدية إلى اتخاذ إجراءات هادفة لتحقيق الاستخدام المستدام للمحيطات والمناطق الساحلية.

(هـ) تتسبب الكيماويات الخطرة أيضا في اعتلال صحة أكثر مواطني العالم تعرضا وتفرض خسائر جسيمة على البيئة. وقد كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشطا في هذا المجال من أجل تعزيز الإدارة السليمة من الناحية البيئية لهذه الكيماويات بما في ذلك العمل مع منظمة الصحة العالمية للحد من الاعتماد على مادة الـ د. د. ت. وقد صادق مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على استراتيجية جديدة لإدارة الكيماويات تتناول ١٨ مجالا من المجالات الرئيسية وتهدف إلى مد الجسور بين مختلف الاتفاقات والاتفاقيات المتعلقة بالكيماويات. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بمبادرة تهدف إلى المساهمة في وضع حد تدريجي لاستخدام الرصاص في البنزين والاستجابة للطلب الذي قدم إليه لإجراء تقييم عالمي للزئبق.

(و) ينبغي معالجة المسائل المتعلقة بالطاقة وكفاءة استخدام الطاقة في سياق جميع أبعاد التنمية المستدامة. فهذه المسألة مهمة بالنسبة للمناطق الريفية والحضرية على حد سواء.إذ أن هناك نحو مليارى نسمة يعانون من نقص الطاقة التي يحتاجونها لتدفئة وإنارة منازلهم وضخ المياه والاحتفاظ بالأدوية في الثلاجات: فبدون الطاقة لا يملك فقراء العالم الوسائل اللازمة لتحقيق التقدم. وتعتبر الطاقة المتجددة، التي تقدم بأسعار في متناول اليد، عنصرا هاما للتنمية الاقتصادية.

(ز) يمكن أن يساعد مشروع البرنامج لتقييم موارد الطاقة المستمدة من الشمس والرياح والذي يموله مرفق البيئة العالمي في هذا المجال. وينبغي أيضا أن تكون هذه المشاريع مستدامة وأن تدار على المدى الطويل في حين ينبغي إسناد اهتمام أكبر في المدى القصير لزيادة كفاءة استخدام الطاقة. وتسعى مبادرة تنمية مؤسسات الطاقة الريفية في أفريقيا ونظيرها برنامج تنمية مؤسسات الطاقة الريفية في البرازيل، وكلاهما يمول جزئيا من مؤسسة الأمم المتحدة، إلى إقامة مؤسسات جديدة للطاقة المستدامة تستخدم تكنولوجيات الطاقة المتجددة والنظيفة التي تتسم بالكفاءة لتلبية الاحتياجات من الطاقة الخاصة بالسكان الذين يفتقرون إلى هذه الخدمات ومن ثم الحد من العواقب البيئية والصحية لأنماط استخدام الطاقة الحالية.

(ح) ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في بناء القدرات في هذا المجال ولاسيما من خلال شبكته الخاصة بمراكز الطاقة المستدامة. ويعمل البرنامج، من خلال الشراكات المعززة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومشاركة القطاع الخاص، على تعزيز هذه الشبكة. وقد تم التوصل إلى اتفاقيات في بون

ألمانيا ومراكش المغرب في العام الماضي كجزء من التدابير الرامية إلى مكافحة الاحترار العالمي مما أضاف دافعا جديدا على تنمية مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة.

ثالثاً - نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالفقر

١٩- يمكن في كثير من النواحي وصف الملتقى التاريخي لرؤساء الدول والحكومات وممثلي مختلف أصحاب الشأن بأنه "القمة العالمية المعنية باستئصال الفقر". فسوف يبين تحليل متأن أن إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ فضلا عن الأهداف والمقاصد التي وافقت عليها القمة تمثل اهتماما متجددا بالفشل في وقف الفقر المتنامي وعكس مساره حيث أنه مازال مستمرا في التأثير بصورة معاكسة على نوعية حياة نصف البشرية. وقد أكدت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة من جديد ضرورة أن تحتل التنمية المستدامة موقعا محوريا في جدول الأعمال العالمي ومن ثم الحاجة إلى تجديد الالتزام بمكافحة الفقر وحماية قاعدة الموارد الطبيعية/البيئة. كما أكدت القمة الصلات المترابطة بين الفقر والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وعلاوة على الدعوة التي وجهتها القمة لإنشاء صندوق للتضامن العالمي، اتفقت على عدد من الالتزامات والأهداف والنطاقات الزمنية ذات الصلة بالفقر والتي برزت في نتائجها والتي تتضمن ما يلي:

(أ) <u>استئصال الفقر</u>

- خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا، ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (وهو إعادة تأكيد لأهداف التنمية للألفية).
- تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ما لايقل عن مائة مليون نسمة من سكان الأكواخ على النحو الذي اقترح في مبادرة "مدن دون أكواخ" (إعادة تأكيد لهدف التنمية للألفية).
- إقامة صندوق تضامن عالمي لاستئصال الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية.

(ب) <u>المياه والإصحاح</u>

- خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (وهو تأكيد لهدف التنمية للألفية). وخفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

(ج) الإنتاج والاستهلاك المستدامان

- تشجيع وتعزيز وضع إطار عشري للبرامج اللازمة للإسراع بوتيرة التحول نحو الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج.

(د) الطاقة

'١' الطاقة المتجددة

- تنويع إمدادات الطاقة و زيادة الحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة زيادة كبيرة من أجل زيادة مساهمتها في الإمدادات الكلية من الطاقة.
- تحسين فرص الحصول على خدمات وموارد الطاقة التي يعتمد عليها والتي في متناول اليد والسليمة من الناحية الاقتصادية والمقبولة من الناحية الاجتماعية والسليمة من الناحية البيئية والكافية لتحقيق أهداف التنمية للألفية بما في ذلك هدف خفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

'٢' سوق الطاقة

- إزالة تشوهات السوق بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب وإلغاء الإعانات الضارة بالتدريج.
- دعم الجهود الرامية إلى تحسين عمل أسواق الطاقة وشفافيتها والمعلومات المتعلقة بها سواء فيما يتعلق بالعرض أو الطلب وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار وضمان حصول المستهلكين على خدمات الطاقة.

'٣' كفاءة استخدام الطاقة

- وضع برامج محلية لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة بدعم من المجتع الدولي. والإسراع بوتيرة استحداث ونشر التكنولوجيات التي تحقق كفاءة الطاقة وصيانتها بما في ذلك الترويج للبحوث والتنمية.

(هـ) الكيماويات

- العمل على استخدام وإنتاج الكيماويات بطرق لا تؤدي إلى إحداث تأثيرات معاكسة على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام ٢٠٢٠.
- تجديد الالتزام بالإدارة السليمة للكيماويات والنفايات الخطرة خلال دورة بقائها.

(و) إدارة قاعدة الموارد الطبيعية

'١' المياه

- وضع خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية وتحقيق كفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥.

'٢' المحيطات ومصايد الأسماك

- التشجيع على تطبيق نهج النظم الايكولوجية إزاء التنمية المستدامة للمحيطات بحلول عام ٢٠١٠.
- المحافظة على المخزونات السمكية المستنفدة أو استعادتها على نحو عاجل وحيثما يكون ممكنا قبل عام ٢٠١٥ والوصول بها إلى المستويات التي يمكن بها أن تحقق الغلة القصوى المستدامة.
- وضع وتيسير استخدام النهج والأدوات المختلفة بما في ذلك نهج النظم الايكولوجية للقضاء على ممارسات الصيد المدمرة وإقامة مناطق محمية بحرية تتسق مع القانون الدولي وتستند إلى المعلومات العلمية بما في ذلك الشبكات التمثيلية بحلول عام ٢٠١٢.

'٣' الغلاف الجوي

- تحسين فرص حصول البلدان النامية على بدائل المواد المستنفدة للأوزون بحلول عام ٢٠١٠ ومساعدتها في الامتثال للجدول الزمني للإنهاء التدريجي لهذه المواد بمقتضى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المسببة لاستنفاد طبقة الأوزون.

'٤' التنوع البيولوجي

- تحقيق خفض كبير بحلول عام ٢٠١٠ في المعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي.

'٥' الغابات

- الإسراع بوتيرة تنفيذ البلدان لمقترحات العمل الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بواسطة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وتكثيف الجهود بشأن إعداد التقارير التي تقدم إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للمساهمة في تقييم مدى التقدم في عام ٢٠٠٥.

(ز) المسؤولية المؤسسية

- العمل بنشاط على تعزيز المسؤولية والمساءلة المؤسسية بما في ذلك من خلال التنمية الكاملة والتنفيذ الفعال للاتفاقيات والتدابير الحكومية الدولية والمبادرات الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص واللوائح الوطنية الملائمة.

(ح) الصحة

- تعزيز التوعية الصحية بهدف محو الأمية الصحية على أساس عالمي بحلول عام ٢٠١.
- خفض معدلات، الوفيات بين حديثي الولادة والأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، ومعدلات الوفيات بين الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع المعدل السائد في ٢٠٠٠ (إعادة تأكيد لأهداف التنمية للألفية).
- الحد من فيروس نقص المناعة البشرية السائد بين الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان تضررا بحلول عام ٢٠٠٥ وفي العالم بحلول عام ٢٠١٠ فضلا عن مكافحة الملاريا والدرن وغير ذلك من الأمراض (إعادة تأكيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة).

(ط) التنمية المستدامة للبلدان النامية الجذرية الصغيرة

- الاضطلاع بمبادرات بحلول عام ٢٠٠٤ تهدف إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية بهدف خفض ومنع ومكافحة النفايات والتلوث وتأثيراتها ذات الصلة بالصحة.
- دعم توافر خدمات الطاقة الكافية التي في متناول اليد والسليمة من الناحية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود بشأن إمدادات وخدمات الطاقة بحلول عام ٢٠٠٤.

(ي) التنمية المستدامة في أفريقيا

- دعم جهود أفريقيا الرامية إلى تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال الطاقة والتي تسعى إلى ضمان حصول ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من السكان الأفارقة على الطاقة في غضون ٢٠ عاما ولاسيما في المناطق الريفية.

٢٠- حققت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بما في ذلك عملياتها التحضيرية عددا من الدلائل الإيجابية. فقد أشاع إعلان الدوحة الوزاري الذي وافق عليه المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٥] الأمل في إمكانية تحقيق إدماج مغذوي للاهتمامات البيئية والاجتماعية في نظام التجارة. وشهد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (مونتري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) ظهور التزام جديد لمواجهة أسباب الفقر. وكان موضوع المساءلة المؤسسية محور المناقشات التي دارت في القمة العالمية حيث أعلن عن عدد من المبادرات (يشار إليها على أنها مبادرات الشراكة من النوع الثاني).

رابعاً- استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

٢١- أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييما لانعكاسات نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة على أعماله. ويتضمن برنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نصوصا نوعية على مساهمة البرنامج في تنفيذ إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ وغير ذلك من نتائج القمة بما في ذلك جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المياه والإصحاح والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، ومبادرات الشراكة من النوع الثاني. وزودت حكومتا النرويج وهولندا برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمساعدات الفنية والمالية اللازمة لوضع برنامج ضخم للترويج للصلات بين الفقر والبيئة.

خامساً- مسائل وقضايا للمناقشة من جانب الوزراء

٢٢- قد تشكل المسائل والقضايا التالية أساسا لمناقشات الوزراء:

(أ) كيف يمكن استخدام قاعدة الموارد الطبيعية بالكامل في مكافحة الفقر؟

(ب) كيف يمكن استخدام البرامج والآليات الحكومية الدولية الإقليمية الناشئة في تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بالبرنامج فيما يتعلق بالفقر والبيئة؟

(ج) ما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع الاستراتيجيات و/أو الخطط الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية لاستئصال الفقر والتي تتضمن أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية للألفية مع مراعاة إعلان الدوحة الوزاري بشأن التجارة والبيئة وتوصيات كارتاخينا بشأن الإدارة البيئية الدولية وأهداف إعلان مالمو الوزاري؟

(د) كيف يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستخدم جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المياه والإصحاح والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي في تعزيز سبل المعيشة المستدامة؟ فهناك آمال قوية لدى المجتمع الدولي من أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بالارتكاز على قوة الدفع الصادرة عن القمة العالمية في تحقيق أنشطة المتابعة الملموسة والمتسقة والمتماسكة وحسنة التنسيق. وتناسب مجالات الأولوية الخمسة لجدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة وهي المياه والإصحاح والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وإدارة النظم الايكولوجية بصورة خاصة تدابير استئصال الفقر. فهذا الجدول يوفر أساسا شاملا لإدماج المقاصد والأهداف المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بما في ذلك أهداف التنمية للألفية ومعظم الأهداف الواردة في خطة تنفيذ القمة العالمية. وقد يود الوزراء النظر في الموافقة على قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع إطار لجدول أعمال "ويهاب" فيما يتعلق باستئصال الفقر.

سادساً - التوصيات

٢٣- سوف تحدد المقررات التي تتخذ خلال الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، إلى حد كبير، طبيعة ونطاق ومدى مساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ولاسيما تلك الجوانب المتعلقة باستئصال الفقر. والأمر الذي يكتسي أكبر قدر من الأهمية هو الحاجة إلى أن يؤكد مجلس الإدارة من جديد دعمه الكامل بما في ذلك الدعم السياسي للجهود المتجددة التي تبذلها الأمانة للمساهمة في الجهود التي تبذل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها لاستئصال الأسباب البيئية للفقر. وقد يود الوزراء دراسة الكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز من سياساته وبرامجه ذات الصلة باستخدام الأراضي والمياه العذبة والقضايا الساحلية والبحرية والطاقة والغلاف الجوي والتنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية.

- - - - -

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* مطبوعات الأمم المتحدة رقم المبيعات E.93.1.8) والمجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١ الملحق الثاني.

(٢) المقرر د.إ – ١/٦، المرفق، الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة.

(٣) أنظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) انظر تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة جوهانسبرغ – جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة رقم المبيعات E.03.H.A.1)

(٥) وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم WT/MIN(01)/DEC/1.